فينتصب انتصابه فهو مفعول فيه بطريق النيابة
ولا يقاس على ذلك لقلته قال سم لك ان تقول هذا من حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند
النحاة اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا
اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري
ولم حكم على هذا بانه غير مقيس تكثر اي لقوة دلالة
الفعل على الزمن كما مر او مقدارا اي من الزمن وان لم يكن معينا
خفوق النجم اي غروب الثريا وقوله وحلب ناقة
بسكون اللام وتحريكها استخراج ما في الضرع من اللبن
مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك
اللبن المحلوب كذا في القاموس لا اكلمه القارظين هما
رجلان خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا
صفته وعدده الخ اي دال هذه المذكورات نايبة
هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني اجاز
الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم
القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اه قال
الدماميني اذا اريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة
فلا اشكال في عطفه عليها لان كلاهما زمان وان اريد بها
هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على
مكان وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير
قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان
قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت
معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة ويجوز ان

يراد

يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بان
الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز
جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول
فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شي
من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف
ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة
لم يجز عطف احدهما على الاخر وبعدم سماع عطف احدهما
على الاخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية فتقول
ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد او في المسجد ويوم
الجمعة وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا
به صاحب الكشاف اه باختصار

المفعول معه

الاسم الفضلة قدر الموصوف معرفة وان كان تالي الواو
اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا
ولا تخصيصا كما سياتي لان المراد من اسم الفاعل هنا
الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم
عمله فتكون اضافته معنوية والاستمرار الشامل
للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار
ذلك على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك
في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر
تالي الواو وفيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو
والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو
العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه
منزلة الجار والمجرور ذكره يس وجب ذكر هذه الواو
اذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)